الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الجمعة
١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس : السيد بورك (ايرلندا)

DEC 6 1991

المحتويات

البند ٩٠ من جدول الاعمال : التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الانشطة الانتاجية في البلدان النامية

تنظيم الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/Sr.12
25 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٠ من جدول الاعمال : التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الانشطة الانتاجية في البلدان النامية (A/46/455-E/1991/141)

١ - السيد هالوويه (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية) : قدم تقرير الامين العام عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الانشطة الانتاجية في البلدان النامية (A/46/455) ، الذي وضع استجابة لطلب الجمعية في قرارها ١٩٦/٤٥ ، وقال إنه رغم أن المدة المحددة لإعداد التقرير كانت قصيرة جدا في الواقع ، فقد حرصت الأمانة العامة على تقديم تقرير موجز يتضمن توصيات تستند في معظمها الى خطة اليونيدو المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (GC.3/17) . وقد روعيت في الصيغة النهائية للتقرير آراء لجنة التنسيق الادارية ومجلس التنمية الصناعية لليونيدو والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الملاحظات التي أبدتها الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة ونتائج المناقشات المتعلقة بالتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات .

٢ - وفيما يتعلق بتطور القطاع الصناعي ، توصي اليونيدو بإعداد دراسة عن الهيكل الصناعي العالمي في الاجل الطويل تتناول أساسا التقدم التقني والتجارة الدولية وتدفق الموارد والتنمية الصناعية التي يمكن أن تتحملها البيئة ، وتوليد فرص العمال ، وتنمية الموارد البشرية وأخيرا دور الحكومات والاسواق واضفاء الطابع اللامركزي على شؤون الادارة . وتتطلب عملية انجاز هذه الدراسة ، التي وزع مشروعها على أعضاء اللجنة ، وسائل مالية اضافية .

٣ - وقال ، فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ، انه لم توضع بعد أية توصية في هذا الشأن بانتظار عقد المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الصناعية التي يمكن أن تتحملها البيئة ، الذي تنظمه اليونيدو والذي سيعقد في كوبنهاغن في الفترة من ١٤ الى ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

٤ - وبالنسبة لنقل التكنولوجيا ، توصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بقرار المؤتمر العام لليونيدو أ ع - ٣/ق - ٧ المتعلق بهذه المسألة .

٥ - وبالنسبة لمسألة البرمجة الصناعية ، قال إن التقرير يتضمن العديد من التوصيات : ومنها بوجه خاص ضرورة قيام البلدان النامية بصوغ برامج وطنية لتحديث الصناعة بغية استبانة قطاعات ومنتجات جديدة ذات أولوية يكون فيها النمو القائم

(السيد هالوويه)

على انتاجية أفضل منشودا ومجديا على السواء وينبغي أن تقدم وكالات التعاون والتمويل الثنائية والمتعددة الأطراف الدعم للبرامج الوطنية الخاصة بالتحديث الصناعي .

٦ - وبشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، من الممكن أن تشير الجمعية العامة الى قرار المؤتمر العام أ ع ي- ٣/ق - ٩ المتعلق بهذه المسألة . ولا بد بصورة خاصة من تشجيع تبادل المعلومات بين المؤسسات الصناعية في البلدان النامية .

٧ - ولم يكن هناك مجال لبحث مسألة تدريب العلماء المهندسين ومنظمي المشاريع في البلدان النامية في الوثيقة A/46/455 نظرا لضيق الوقت . وستبادر اليونيدو قريبا ، بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ، الى إعداد تقرير مشفوع بخطة عمل يتعين تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

٨ - ان تقرير الأمين العام ينطوي بالاضافة لذلك على توصيات تتعلق بالنقاط التالية ؛ تطوير المشاريع الصغيرة التابعة للقطاع الخاص ؛ تعبئة الوسائل المالية لأغراض التنمية الصناعية ، ولا سيما انشاء مشاريع مشتركة ؛ التعاون بين اليونيدو والمؤسسات المالية الدولية ، وبخاصة البنك الدولي ؛ انشاء صناديق استئمانية خاصة مكرسة لمساعدة المؤسسات الصناعية ؛ تصنيع أقل البلدان نموا .

٩ - السيد نادجي (غانا) : قال ، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ . أن البلدان النامية التي لم تكن قد اتيحت لها فرصة المشاركة بصورة فعّالة في الثورة الصناعية التي أدت الى تحوّل المجتمعات تحرص الآن ، بمساعدة المجتمع الدولي ، على الاستفادة بأفضل شكل من اضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد للبدء في عملية التصنيع ولكن عملية التصنيع هذه ، التي لا تشكل غاية بذاتها ، لا بد أن تتيح المجال ، بفضل اجراء دولي متضافر ، لتوليد فرص العمالة ومعالجة الفقر ورفع مستوى معيشة السكان .

١٠ - إن من المحتم تكثيف التعاون الدولي من أجل بلوغ هذه المقاصد ، وإلا فإن التنافس الاقتصادي ، الذي تزداد شدته أكثر فأكثر على الصعيد الدولي والذي تقويه أحداث السنوات الاخيرة ، سيؤدي الى تكوين هوة بين المناطق وبين البلدان على مستوى الدخول والقدرات الصناعية والتقنية . ومضى قائلا إن البلدان النامية مصممة على

(السيد نادجي ، غانا)

الخروج من مؤخرة الركب ، وينبغي لها والحالة هذه أن تبدي روح التجديد ، خلال العقد الذي بدأ ، لتتمكن من تطوير وتعزيز قاعدتها الصناعية عن طريق التعاون الدولي .

١١ - ومع ذلك يتعين أن ندرك أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لن يكون هناك طائلة من ورائها في حالة بقاء الوضع الدولي في صورته العكسية الراهنة واتسامه بعدم الاستقرار والتطور غير المتوقع . فأي رفع لمعدلات الفائدة مهما كان ضئيلا وأي انهيار مفاجئ لأسعار السلع الأساسية أو تعزيز للحمائية قد يعرض بصورة خاطفة جميع الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد للانهيار وقد يؤدي على الاقل الى تقليل آثار المعونة التقنية المتلقاة .

١٢ - وقال إن التصنيع في البلدان النامية مرتبط بتحديث الأنشطة الانتاجية ارتباطا وثيقا . وعلى نحو ما أشير اليه في برنامج عمل كراكاس ، المعتمد عام ١٩٨١ ، فإنه لا يمكن النهوض باقامة قاعدة صناعية متينة دون اللجوء الى نهج متكامل للمسائل المتصلة بتنمية الموارد البشرية ، وبتطوير التكنولوجيا ونقلها بموارد الطاقة . وقد أشارت البلدان النامية في هذا الشأن الى أنه ينبغي تكثيف التعاون فيما بينها من أجل تيسير التنمية الصناعية وتنويعها . وقد أخذ بهذا الموقف تقرير لجنة بلدان الجنوب .

١٣ - ومما لا بد منه كذلك أن تبادر الهيئات المتعددة الأطراف الى توسيع نطاق أنشطتها وأن تقوم المؤسسات المالية بتعزيز تعاونها مع اليونيدو . وينبغي أن يؤخذ في الحسبان من ناحية أخرى الجانب الاقليمي لتصنيع البلدان النامية والتمسك بوجه خاص بتقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا .

١٤ - وختاما فإن اليونيدو هي المختصة بتحديد المبادئ الناظمة لتصنيع البلدان النامية في إطار متعدد الأطراف ، والمأمول أن تتمكن من ايجاد الحلول الخلاّقة المقتضاة .

١٥ - السيدة فان دير هيدين (هولندا) : قالت ، متحدثة باسم الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ، أن مسألة التعاون في موضوع التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الانشطة الانتاجية في البلدان النامية قد عالجها ممثل الاتحاد الاوروبي أثناء الدورة الاخيرة

(السيدة فان دير هيدين ، هولندا)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنها لذلك ستكتفي بتكرار النقاط الاساسية التي وردت في كلمته .

١٦ - ان الاتحاد الاوروبي يرحب بقرار الجمعية العامة الخاص بادراج هذا البند في جدول أعمالها كل سنتين وأن ذلك يتيح المجال لمتابعة وتنشيط التنمية الصناعية التي تشكل من ناحيتها عنصرا من عناصر عقد الامم المتحدة الانمائي الرابع . وأضافت أنه لمن المؤمل لذلك أن تواصل الحكومات في هذا الميدان صياغة سياسات واضحة ترد في سياق خططها الانمائية الوطنية وتتمشى مع سياساتها في مجال الموارد البشرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية .

١٧ - ان البلدان النامية تقوم حاليا بوضع سياسات للتنمية الصناعية تسهم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة البيئة ، في ذات الوقت الذي تزيد فيه من المدخرات وتجذب الاستثمارات الاجنبية والداخلية . وعلى البلدان الصناعية من جهتها تقديم المساعدة الى البلدان النامية بالحرص على انشاء مناخ اقتصادي دولي صالح للنمو الاقتصادي وبتسهيل وصول منتجات البلدان النامية الى أسواقها .

١٨ - وينبغي الحفاظ على توازن ملائم بين القطاعين الخاص والعام ، وبين جزء الانتاج الصناعي المخصص للسوق الداخلية والجزء المخصص للسوق الدولية ، ولاسيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة . وفضلا عن ذلك ، يتعين ضمان قيام التنمية الصناعية في المناطق الريفية والحضرية على السواء .

١٩ - وقالت إن تدريب الرجال والنساء موضوع ذو أهمية قصوى اذا ما أريد التشجيع على وجود تربة صالح لقيام مشاريع داخلية النمو تساعد بدورها على تنمية القطاع الصناعي الخاص . بيد أنه ينبغي في الوقت نفسه الاهتمام بتحسين فعالية الانشطة الصناعية التي تظل من اختصاص القطاع العام ، ولا سيما عن طريق استبعاد الاستخدام الناقص للقدرة الصناعية القائمة بالفعل ، والافتقار الى الصيانة ، والانتهاء من الادارة السيئة والتقنيات البالية .

٢٠ - وفي حين يقترب موعد عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فإن الحصول على تنمية مستديمة يقتضي فيما يبدو أن تكون سليمة بيئيا . كما أن للقطاع الصناعي كذلك دورا أساسيا يتعين أن يضطلع به في تطبيق تكنولوجيات يمكن أن تتحملها البيئة ، وهنا تبرز أهمية المؤتمر الذي تنظمه اليونيدو في كوبنهاغن . ويجب تقوية

(السيدة فان دير هيدين ، هولندا)

وتطوير تبادل المعلومات بشأن هذه التكنولوجيات وايجاد وسائل الارتقاء بنقلها في ظل ظروف مواتية . ومن جهة أخرى ، ينبغي أن تكون التكنولوجيات المنتقاة متوائمة دوما مع أساليب الانتاج والاحتياجات الحقيقية للصناعات المعنية ومرحلة تطورها في الوقت ذاته .

٣١ - وفي حين لا ينبغي اغفال العرض والطلب الداخلي ، فمن الممكن النهوض بكل من تنمية الصناعات القائمة على التصدير وفاعلية القطاع الصناعي عن طريق تحرير التبادل التجاري وفتح الأسواق والاستثمارات الأجنبية المباشرة . وبوسع هذه الاستثمارات أن تسهم بقوة في تخفيف الفقر أيضا . ولذا يجب أن تواصل البلدان النامية وضع سياسات استثمارية قادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وان يكون هناك وضوح تام في الأنظمة التي تعتمدها هذه البلدان بشأن الاستثمارات ، فمن شأن ذلك أن يكفل منافسة حقيقية بين البلدان بحثا عن استثمارات أجنبية . واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب في هذا الصدد بمبادرة الحكومة اليونانية الى العمل ، بالتعاون مع اليونيدو ، على عقد المشاورة الثانية بشأن صناعة مواد البناء في أثينا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، نظرا لما توفره هذه المشاورات من تبادل مثمر للآراء بين المسؤولين والمستثمرين للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٣٢ - ولليونيدو دور هام ينبغي أن تضطلع به في مجال التنسيق فيما بين المؤسسات ، وعليها أن تضع في اعتبارها بوجه خاص في أثناء ذلك احتياجات أقل البلدان نموا طبقا لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البدان نموا الذي عقد في باريس .

٣٣ - السيد زيباران (جمهورية إيران الإسلامية) : أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ وشكر الأمين العام على تقريره بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/46/455) الذي يتضمن معلومات مفيدة .

٣٤ - وقال إنه بالنظر الى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ، يجب أن تستفيد المشاريع الصناعية الجديدة بوجه خاص من الاستثمارات الأجنبية . ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس الوسائل الرامية الى زيادة التدفقات الصافية للموارد المالية في البلدان النامية ، وأن يضمن لها قروضا تساهلية .

(السيد زياران ، جمهورية إيران الإسلامية)

٣٥ - وأضاف أنه ينبغي لبرامج الامم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية في البلدان النامية أن تهدف الى تعزيز القدرات الصناعية المحلية . وبالنظر الى أن هذه البلدان تفتقر الى العاملين المؤهلين اللازمين ، فإن أحد الشروط الاساسية لتصنيعها هو الوصول الى التقنيات الضرورية . ولكي يتاح للبلدان النامية أن تقوم باختيارات سليمة ، فإن من الملائم تعزيز الهيئات الوطنية القائمة على التنمية الصناعية . وفضلا عن ذلك فإن مردود الانتاج يتم تحديده على الاجل الطويل كما أن الابتكار التقني يتطور بدرجة سريعة جدا ، وعلى ذلك فمن الضروري أن يكون التعاون التقني موجها باسلوب يتيح للبلدان النامية التكهن بالمخاطر واختيار أفضل الخيارات .

٣٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي ألا يغيب عن الاذهان أنه في حالة عدم وجود بيئة دولية مؤاتية ، ولا سيما في ميدان التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا ، لن تنجح أية محاولة تقوم بها البلدان النامية . وهذا هو ما يفسر الاهمية الحاسمة لفتح الاسواق الدولية أمام البلدان النامية والتعجيل بنقل التكنولوجيا ، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيل تدريجيا التدابير الحمائية في قطاعاتها الصناعية التي يتضاءل فيها طابع التنافس .

٣٧ - وأردف قائلا إنه يمكن للتعاون الاقليمي أن يكثف التنمية الصناعية في البلدان النامية ، ولذلك يؤيد الوفد الايراني القرار م ع - ٣/ق ١٨ للمؤتمر العام لليونيدو ، الذي يتعلق بالبرنامج الخاص للتنمية الصناعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٣٨ - وأضاف أنه نظرا لاهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ينبغي لهيئات الامم المتحدة أن تعزز المؤسسات الوطنية في البلدان النامية المعنية بتشجيع الاستثمار المحلي من أجل تيسير تحقيق الهدف الذي حدده المؤتمر العام الثاني لليونيدو والمعقود في ليما في عام ١٩٧٥ ، وهو رفع مجموع نصيب البلدان النامية الى ٢٥ في المائة على الاقل من مجموع الانتاج الصناعي العالمي من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ .

٣٩ - السيد اركيبوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ أن تزايد حجم التجارة الدولية والاستثمارات الاجنبية المباشرة والانتشار السريع للتقدم التقني كلها أمور أدت الى تزايد أهمية تنمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث

(السيد اركيبوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الانشطة الانتاجية في البلدان النامية . وذكر أن تقرير الامين العام (A/46/455) يتضمن على ايجازه عددا من التوصيات والمعلومات المفيدة في هذا الميدان .

٣٠ - ومضى قائلا إن اليونيدو تبذل جهودا متزايدة لتسهيل انتقال بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الى اقتصاد السوق ، وأعرب عن ترحيبه بوجه خاص بالاهتمام الذي توليه لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم . واذا كان هذا القطاع قابلا للاستمرار حقيقة ، فسينتهي الامر بادماجه تماما في القطاع الصناعي الحديث . وقد أظهرت الاصلاحات الاقتصادية الاولى التي أجريت في بلدان أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي ، بوجه خاص ، أن هذه البلدان لم تكن لديها الخبرة اللازمة في هذا الميدان وانها تحتاج الى مساعدة اليونيدو .

٣١ - وأضاف أنه سيكون أيضا من المفيد للغاية أن تتاح لجميع البلدان فرصة الاستفادة من الخبرة المكتسبة في مجال توثيق العلاقات بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الكبيرة . وذكر في هذا الصدد أن الوفد السوفياتي يؤيد ما تم أثناء الاجتماع الاخير للاتحاد الاقتصادي الاوروبي واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحار الكاريبي ، من مقارنة حالة بلدان أمريكا اللاتينية بحالة بلدان أوروبا الشرقية وأن الوفد يرى أيضا أن تنمية التعاون الاقليمي بين هاتين الفئتين من البلدان سيحقق فائدة كبيرة .

٣٢ - وأردف قائلا إنه اذا أريد تحديث الانشطة الانتاجية في البلدان النامية ، فمن المهم أهمية بالغة أن يُشجع استخدام تقنيات متقدمة وسليمة بيئيا وأساليب ادارة حديثة وتنسيق التدابير الرامية الى مساعدة البلدان في استخدام المعلوماتية في ميدان الصناعة . وفي هذا الصدد سيكون من المفيد للغاية أن تعد اليونيدو دراسة عن الهيكل الصناعي العالمي في الاجل الطويل ، على النحو المقترح في تقرير الامين العام (الفقرة ١٢) .

٣٣ - وفيما يتعلق بالتوجيهات الجديدة للبحوث ، سيكون من المفيد أن تتم دراسة الطرائق والتقنيات اللازمة لتحويل صناعات قطاع الدفاع الى صناعات ذات نشاط تجاري في ضوء الخبرة المكتسبة واحتمالات التعاون في هذا الميدان .

(السيد اركيبوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٣٤ - وأعرب عن استعداد الوفد السوفياتي للاشتراك في بحث هذا البند من جدول الاعمال ، ولكنه رأى أنه من الاسلم إحالته الى اليونيدو بوصفها الهيئة التابعة للامم المتحدة المختصة في هذا الميدان .

٣٥ - السيدة ستوكس (نيوزيلندا) : قالت إن الامين العام لاحظ في تقريره (A/46/455) ان الثورة التكنولوجية الحالية لا تأخذ طريقها الى أجزاء ضخمة من العالم النامي وانه لا ينبغي أن يتطرق الوهن الى الجهود الرامية الى ايجاد حلول واقعية لما تتعرض له التنمية الصناعية من مشاكل . غير أن الدول الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ تصطدم بصعوبات معينة بسبب موقعها الجغرافي ومواردها المحدودة ، وتأخذ نيوزيلندا هذا الامر في الاعتبار دائما فيما تقدمه من برامج مساعدة في التنمية خصوصا في إطار برنامج التنمية الصناعية لجزر المحيط الهادئ ، الذي يرمي الى تشجيع التعاون بين القطاع الخاص في تلك البلدان والمشاريع النيوزيلندية . وأضافت في هذا الصدد أن ، نيوزيلندا تشيد بالدور الذي تضطلع به المصارف الانمائية والمنظمات المتعددة الاطراف في وضع وتطبيق استراتيجيات للتنمية الصناعية ، ولا سيما في جنوب المحيط الهادئ .

٣٦ - ومضت قائلة إن اليونيدو هي الهيئة المنسقة في الامم المتحدة المسؤولة بشكل اساسي عن تشجيع التصنيع في البلدان النامية ونقل التقنيات الصناعية اليها ، وإنه سيجري النظر في بعض أولويات عملها في إطار بنود أخرى من جدول الاعمال . على أنها ذكرت أن نيوزيلندا تسلم من الآن بأنه يمكن لليونيدو ، بفضل برامجها ومشاريعها في ميدان التعاون التقني ، أن تلعب دورا عظيما في جنوب المحيط الهادئ ، وبأنها المنظمة الاكثر اختصاصا لتشجيع تنمية القطاع الخاص ، الذي هو الاقدر على العمل كعامل حفاز للتعجيل بالتنمية الاقتصادية . وأخيرا ، فإن نيوزيلندا تلاحظ مع الارتياح أن اليونيدو قد أبدت استعدادها لاصلاح ادارتها ، وترشيد ميزانيتها ووضع حلول ابتكارية للمشاكل التي تصطدم بها البلدان النامية .

٣٧ - السيد روبز دي جورجيو (شيلي) : قال إن مسألة تصنيع البلدان النامية استمرت في التعقيد خلال السنوات الاخيرة . وللاشتراك في الاقتصاد العالمي ينبغي لهذه البلدان أن تكون لها قاعدة صناعية صلبة وتنافسيه تتيح لها الاستفادة من كل امكاناتها ، في

(السيد رويز دي جورجيو ، شيلي)

حين لا يمكن لها أن تكون قادرة على المنافسة إلا اذا قبلت أن تدفع للعامل راتبا زهيدا ، وابتعدت تماما عن فكرة الضمان الاجتماعي أو استغلال الموارد الطبيعية حتى استنفادها .

٣٨ - ومضى قائلا إنه اذا كان صحيحا أنه يجب على البلدان النامية في المقام الاول أن تنمي صناعتها ، فلا يمكن الاقلال من شأن الآثار المعاكسة الناجمة عن عدم استقرار الاحوال الاقتصادية العالمية ، التي تضاف اليها الاضطرابات السياسية الاخيرة . وخلال السنتين الاخيرتين ، دأب المجتمع الدولي في الواقع على انعاش اقتصاد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بصورة أساسية . وكون المساعدة المتفق عليها تتجه بالدرجة الاولى نحو القطاع الصناعي هو دليل لا يمكن دحضه على أهمية هذا الميدان في التنمية . واجمالا ، فإن المساعدة تذهب الى بلدان صناعية بالفعل فشل اقتصادها وليس للبلدان التي لا يمكن أن يتم تصنيعها إلا بمساعدة مالية دولية كافية . وفضلا عن ذلك ، فإن الحد من التوترات الدولية سيتيح للتنمية المتساوقة والقابلة للاستمرار في البلدان النامية موارد هائلة كانت تخصص فيما سبق لسباق التسلح ، دون التعدي على المساعدة المقدمة الى أوروبا الوسطى والشرقية . ذلك أنه ، اذا لم تترجم اعلانات النية الى اجراءات عملية ، فإن المشاكل الاقتصادية في الشمال سيتم حلها على حساب التنمية في الجنوب .

٣٩ - وأردف قائلا إن البلدان النامية لن تتمكن من تحديث قطاع الانتاج بها إلا اذا وصلت سريعا الى التقدم التقني . غير أن نقل التقنيات أمر نادر الحدوث ، ولا يتناسب في كثير من الاحيان مع احتياجات البلدان المستفيدة ، على نحو ما تبينه مشاكل البطالة والتلوث واستنفاد الموارد . فمن المهم اذا أن يعاد تحديد الاهداف المنشودة . وقد دخلت البشرية في عصر المعلوماتية ، بحيث أن المكانة التي يحتلها أي بلد في مجموعة الامم تحدد بناء على مهارته في تقنيات الاتصال . وهناك مخاطرة في هذا المجال أيضا بأن تحدث فجوة بين الشمال والجنوب ، مما قد يؤدي الى تعريض السلم الدولي للخطر . وفي الواقع ، لن يتسنى تحقيق السلم في العالم واحترام حقوق الانسان إلا اذا تم التوصل الى رفع مستوى شعوب البلدان النامية بدرجة كبيرة وذلك بتيسير وصولها الى المعرفة والاسواق ومصادر التمويل الدولية .

٤٠ - السيد جيرون (كولومبيا) : أعاد الى الاذهان أنه في خلال الثمانينات كان معدل نمو النشاط الصناعي للفرد سلبيا وأن التوقعات على الاجل الطويل تتسم بقدر كبير من

(السيد جيرون ، كولومبيا)

التشاؤم . ومن المهم اذا التعجيل باتخاذ تدابير من شأنها تشجيع التنمية الصناعية وكذلك تنويع وتحديث الانشطة الانتاجية في تلك البلدان . وقد أعادت الجمعية العامة الى الاذهان ، بقرارها ١٩٦/٤٥ ، مسألة التنمية الصناعية التي كانت تقريبا في طي النسيان خلال السنوات العشر الماضية . وفي إطار تنسيق أنشطة الهيئات الدولية المختصة ، تملك اليونيدو وسائل العمل في الميادين الثلاثة المحددة في القرار - التنمية البشرية ، والتنويع ، والتحديث - في ضوء المتطلبات الوطنية والاقليمية .

٤١ - ومضى قائلا إنه اذا كان صحيحا ان المسؤولية تقع في المقام الاول على البلدان النامية في تعزيز أنشطتها الصناعية ، على نحو ما يشير اليه تقرير الامين العام (A/46/455) ، فمن الصحيح أيضا أن ذلك يستلزم أحوالا دولية مواتية بالاضافة الى تعاون المجتمع الدولي وهيئات منظومة الامم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية . كذلك فإن الوصول الى الموارد المالية والتقنيات المناسبة لتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة ، والتعاون بين البلدان النامية ، والوصول الى الاسواق الدولية ، هي عوامل توضح أن عمليات التكيف التي قامت بها البلدان النامية لا تكفي إلا اذا أكملتها البلدان الصناعية باجراء من جانبها .

٤٢ - وقال إن التوصيات التي قدمها الامين العام تستحق الدراسة بشكل متعمق ، ولا سيما فيما يتعلق بالتنسيق الفعّال بين اليونيدو والبنك الدولي وكذلك بين اليونيدو وهيئات التمويل الانمائي ، واللجوء الى الصناديق الاستئمانية الخاصة لتنفيذ المشاريع .

٤٣ - واختتم كلمته قائلا إن اضطلاع اليونيدو بدراسة للهيكل الصناعي العالمي في الاجل الطويل سيتيح لها الاستفادة الى أقصى حد ممكن من نتائج التقارير المطلوبة في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٦/٤٥ ، التي لم يتسن تقديمها في الدورة الجارية .

٤٤ - السيد غانتيشف (بلغاريا) : لاحظ أن مهمة التنسيق التي تضطلع بها اليونيدو تبلغ درجة من التعقيد تقتضي ، الى جانب تعزيزها للتنمية الصناعية في البلدان النامية ، أن يعاد تشكيل قطاع الصناعة . وتضاف الى ذلك مشاكل تنمية القدرات التكنولوجية ، وتدهور البيئة الناجم عن التصنيع السريع ، وندرة الاستثمارات ، وخصوصا في البلدان الشديدة المديونية .

(السيد غانتيشف ، بلغاريا)

٤٥ - وأضاف أن التكيف الهيكلي في بلغاريا يستتبع اعادة تشكيل القطاع الصناعي على كل من المستويين التكنولوجي والايكولوجي . وتجرى الآن اصلاحات قانونية وضرائبية ومؤسسية وغيرها ترمي الى التحول الى القطاع الخاص والقضاء على الاحتكار . وتعتبر بلغاريا أن تنمية الموارد البشرية - المعارف التكنولوجية ، والقدرة الادارية ، وروح المبادرة الاقتصادية - تشكل العنصر الاساسي في التنمية الصناعية . ولذلك فهي تساهم - في حدود امكاناتها - في برامج التدريب التي تقدمها اليونيدو في هذا الميدان ، وتؤيد توصية الجمعية العامة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية .

٤٦ - وفي هذا السياق ، شدد على الاهمية الخاصة لتيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الى التمويل . وعلى الدور الذي يمكن لليونيدو أن تقوم به في هذا الصدد . ووفقا لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق ، سيكون من الملائم أيضا تعزيز دور اليونيدو فيما يتعلق بتنسيق أنشطة الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة من أجل تنمية صناعية تراعي البيئة والتكنولوجيات غير الملوثة والتكنولوجيات ذات القدرة العالية على انتاج الطاقة وكذلك المساعدة التقنية في مكافحة التلوث .

٤٧ - واختتم كلمته قائلا إن بلغاريا تعلق آمالا كبيرة على المؤتمر المعني بتحقيق التنمية الصناعية المتساوقة مع الاحتياجات البيئية . الذي سيعقد في الدانمرك .

٤٨ - السيد ويجين (منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة) : ذكّر بالدور الرئيسي لتطوير الصناعات الزراعية في تصنيع البلدان النامية وقال إنه بالنسبة للفاو ، فإن الصناعات الزراعية تشكل جزءا مكملا من التنمية الدائمة للمناطق الريفية . وأضاف أن إطار التنمية التي تنادي بها الفاو محوره السكان الريفيون . وذلك يعني تطوير الادارة المتكاملة لانظمة الانتاج وتنويع الدخل في المناطق الريفية .

٤٩ - وقال إن الفاو تقدم المساعدة في ادخال الصناعات الغذائية الصغيرة التي يمكن أن تساهم في استبدال الواردات وفي نفس الوقت تقدم إمكانية التصدير بالقيمة المضافة ويمكن الاشارة الى معالجة الاشجار الطبية ، والتوابل والعطور . أما بالنسبة للقيمة المضافة ، فإنها تؤثر كذلك على استخدام المنتجات المشتقة ، لان النفايات المتخلفة من مختلف عمليات تحويل الالياف الطبيعية يمكن استعمالها مثلا في استقرار التربة .

(السيد ويجين)

٥٠ - وفي السابق ، كانت المنتجات التي تأتي من البلدان النامية في الاغلب زهيدة ، وبخاصة بسبب عدم الثقة في نوعيتها . وبالتالي فإنه ينبغي مساعدة الدول الاعضاء في تحسين نوعية منتجاتها وتنويع استعمالاتها النهائية . وبالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، فإن الفاو تساهم في عدة برامج لتنمية صناعة صيد الاسماك في بلدان غرب افريقيا .

٥١ - إن الامين العام أشار في تقريره (A/46/455) ، الى أنه ينبغي تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيات الجديدة . وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للتكنولوجيا الحيوية .

٥٢ - وقال إنه من جهة ثانية اذا كانت التنمية ستفيد السكان ، فإنه لا ينبغي أن تكون مقصورة على القطاع العام ، ولذلك فإن من المهم توجيه السياسة الحكومية والعمل الدولي باتجاه تطوير القطاع الخاص . وفي هذا الصدد ، فإن المساعدة التي تقدمها الفاو ، وبصفة خاصة في التدريب ونشر المعلومات ، هي عنصر هام في الجهود الدولية . واضافة الى ذلك ، فإن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ قد أكدوا أن زيادة الانتاج الزراعي للبلدان النامية يمكن أن تشكل قاعدة لانطلاق الصناعة في هذه البلدان وأن تمكنها من تنويع اقتصاداتها .

٥٣ - السيد سانغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : أيد البيان الذي أدلت به غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ مؤكدا أن الدور الذي تقوم به اليونيدو هو أساسي أكثر من أي وقت مضى وهو دور مقدر كثيرا وبصفة خاصة في أقل البلدان نموا مثل جمهورية تنزانيا المتحدة .

٥٤ - وقال إنه يظهر من التقرير الذي قدمه الامين العام (A/46/455) أن البلدان النامية ما زالت بعيدة عن الهدف المحدد في مؤتمر ليما ، أي ٢٥ في المائة من القيمة المضافة للانتاج الصنع العالمي من الآن لغاية عام ٢٠٠٠ . ولذلك فإن الوفد التنزاني يؤيد النداء الذي وجهه وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ بشأن ازالة المنشآت الصناعية للبلدان المتقدمة النمو تدريجيا في المجالات التي تكون فيها صناعات البلدان النامية أكثر جدوى ، وكذلك التوصية التي قدمها الامين العام في الفقرة ١٢ من تقريره بشأن قيام اليونيدو بإعداد دراسة عن الهيكل الصناعي العالمي في الاجل الطويل .

(السيد سانغا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

٥٥ - وقال إنه استنادا الى التقرير الذي قدمه فريق الخبراء المعني بمشاكل السلع الاساسية الافريقية الذي شكله الامين العام ، فإن افريقيا قد أوصت بصفة خاصة بإنشاء صندوق لتنويع السلع الاساسية وإن الجمعية العامة ، باعتمادها تقرير اللجنة الجامعة المخصصة لدراسة وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ستوصي بصفة خاصة بإجراء دراسة بغرض إنشاء هذا الصندوق .

٥٦ - وقال إن جمهورية تنزانيا المتحدة تؤيد جميع مجالات اليونيدو ذات الاولوية المبينة في الفقرة ١٦ من تقرير الامين العام (A/46/455) . واضافة الى ذلك فإن بلده من البلدان النادرة جدا التي ابتدأت في اجراء دراسة جدوى بشأن تنمية القدرات الداخلية .

٥٧ - أما بشأن الفقرتين ٣٧ و ٣٨ ، فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في نقص الاموال المتاحة من أجل تنمية القدرات الصناعية ، والمعونة الخارجية أساسية في هذا المضمار .

٥٨ - أما بشأن الفقرة ٣٨ ، فمن المناسب التطلع الى أن يتم تعزيز دور اليونيدو في تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٥٩ - ان وفد تنزانيا يساند دون تحفظ الفقرتين ٥٥ و ٥٦ من تقرير الامين العام ، وهو ينتظر كذلك نتائج الندوة المعنية بالتنمية الصناعية في أقل البلدان نموا المزمع عقدها في فيينا .

٦٠ - إن التعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية للبلدان النامية لن يكون مفيدا للبلدان النامية فحسب ولكن للمجتمع الدولي بكامله ، لانه في غياب التنمية الصناعية فإن أي تدابير اقتصادية لا يمكنها إلّا أن تخفف المشاكل دون القضاء على المسببات .

٦١ - وقال إن بلدان الجنوب الافريقي تعالج مشكلة القيمة الاضافية للانتاج المصنع في إطار مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . وقال إن من بين أهداف التنمية الصناعية للمنطقة ، فإن من المفيد الاشارة الى أنه سيتم خلق حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل على الاقل في القطاع الصناعي من الآن لغاية عام ٢٠٠٠ ، وستزداد المدخرات بشكل

(السيد سانفا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

يساعد على التنمية الذاتية وكذلك تحديد واستيراد التكنولوجيات المناسبة بغرض تحسين القاعدة الصناعية في المنطقة .

٦٢ - ومضى قائلا إن افريقيا تتوجه أكثر فأكثر نحو الاقتصاد الصناعي المتكامل ، وهذا التوجه لا يظهر في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام . وذلك لا يقلل أبدا من أهمية الأنشطة التي تقوم بها اليونيدو في افريقيا ، وينبغي الاستمرار في اعطاء الأولوية لهذه القارة في مجال التنمية الصناعية في إطار الاتفاقية المنشئة للاتحاد الاقتصادي الافريقي ، وذلك بالبدء في المستوى دون الاقليمي ، وبصفة خاصة في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .

٦٣ - السيد ياسينسكي (بولندا) : ذكّر بأن التصنيع هو أبعد من أن يكون هدفا بحد ذاته ، ولكنه وسيلة لتقدم الانسان وازدهاره . وبخلاف نسب النمو العالية ، من المفيد التأكيد على ناحيتين هامتين في التصنيع . فمن جهة ، وعلى مستوى المؤسسات ، فإن سبب الصعوبات الاقتصادية لبلدان شرق ووسط أوروبا يعود جزئيا الى غياب الإطار المؤسسي المناسب . وينبغي لليونيدو تعزيز مساعدته في هذا المجال ، وسيكون من المفيد جدا أن تكثف تعاونها مع المؤسسات المالية .

٦٤ - وقال إن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو هام جدا أيضا ، وقد يكون من المناسب التأكيد في هذا الصدد على أن وارسو ستستضيف الندوة الدولية القادمة حول المشاريع الصغيرة .

٦٥ - واستطرد قائلا إن بولندا ، التي تولي اهتماما كبيرا للتعاون الاقاليمي ، ترغب في توسيع تعاونها ، وبصفة خاصة مع امريكا اللاتينية .

٦٦ - وقال مختتما كلمته ان الوفد البولندي يود التأكيد على تقديره الكبير لعمل اليونيدو .

تنظيم الأعمال

٦٧ - الرئيس : قال إنه يود أن يوضح أنه نظرا لأن بعض التقارير لم تقدم في الوقت المناسب ، فإنه يتعين على اللجنة الثانية تعديل برنامج عملها . وبالنسبة للبند ١٢ (١) ، "العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا" بصفة خاصة ، فإن مؤتمر وزراء

(الرئيس)

الصناعة الافارقة لم يقدم برنامجه بعد ، ولذلك يبدو أن الجمعية العامة لن تتمكن النظر في هذه المسألة في الدورة الحالية .

٦٨ - السيد غاتونغو (كينيا) : أعرب عن رغبته في الحصول على ايضاحات بشأن الاسب التي أدت الى هذا التأخير ، لأن العقد الثاني قد ابتدأ فعلا .

٦٩ - السيد ستوبي (أمين اللجنة) : أشار الى أنه في النص الذي اعتمده المؤتمر ، داكار يوضح المؤتمر أن الاجتماع قد تأجل لأسباب غير متوقعة ولذلك فإنه لا يمكن تقد التقرير الى الجمعية العامة . كما قرر المؤتمر كذلك في داكار رفع تقريره الـ الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥ .